

عقد عمل

إنه في يوم [التاريخ]، تحرر هذا العقد فيما بين كلا من:

الطرف الأول: [اسم الشركة الإماراتية]، ويمثلها [اسم الممثل]، مقرها [عنوان الشركة في الإمارات العربية المتحدة]، ويُشار إليها فيما بعد بـ "صاحب العمل".

الطرف الثاني: السيد/السيدة [اسم الموظف المصري]، حامل جواز سفر مصرى رقم [رقم الجواز]، والمقيم في [عنوان في الإمارات أو مصر]، ويُشار إليه/إليها فيما بعد بـ "العامل".

تمهيد

حيث أن الطرف الأول (صاحب العمل) يرغب في الاستعانة بخدمات الطرف الثاني (العامل) لأداء أعمال محددة داخل أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل وتعديلاته (المعروف بقانون العمل الإماراتي)، والذي ينظم حقوق العاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك الأجانب مثل العامل المصري الجنسية.

وحيث أن العمل سيتم أداءه داخل أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذا العقد يخضع لقانون العمل الإماراتي المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 وتعديلاته حتى عام 2024 (المرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2024)، وقانون الدولي الخاص (PIL) الذي يحدد أن القانون المطبق على عقود العمل هو قانون الدولة التي يتم فيها أداء العمل عادةً (دولة الإمارات)، مع الالتزام بالأحكام الإلزامية لحماية العامل، ودون إمكانية اختيار قانون آخر يقلل من حقوق العامل المقررة في القانون الإماراتي.

وحيث يقر الطرف الثاني بأنه يمتلك الخبرة والكفاءة الالزمة لأداء المهام، ويتوافق على الشروط الواردة في هذا العقد، بما في ذلك الحصول على تصريح عمل وإقامة من وزارة الموارد البشرية والتوطين (MOHRE).

وبناءً على ذلك، اتفق الطرفان على ما يلي:

البند الأول: التمهيد جزء لا يتجزأ من العقد

يُعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ويكمله ويفسره. يلتزم الطرفان بأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 وتعديلاته، واللوائح التنفيذية، بما في ذلك تسجيل العقد لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين خلال 14 يوماً من التوقيع.

البند الثاني: طبيعة العمل والوظيفة

يلحق صاحب العمل العامل بوظيفة [وصف الوظيفة، مثل: مهندس]، ويعهد العامل بأداء المهام بأقصى جهد وكفاءة، مع الحق لصاحب العمل في نقل العامل إلى وظيفة مماثلة تتناسب مع مؤهلاته داخل نطاق العمل في الإمارات. يتم أداء العمل في مقر صاحب العمل أو أي مكان آخر في الإمارات يحدده صاحب العمل.

البند الثالث: ساعات وأيام العمل

تكون ساعات العمل 8 ساعات يومياً، لا تتجاوز 48 ساعة أسبوعياً، من [مثال: الساعة 9 صباحاً حتى 5 مساءً]، مع استراحة ساعة واحدة للغداء والراحة، ويومي راحة أسبوعيين مدفوعي الأجر (عادة الجمعة والسبت). يحق لصاحب العمل طلب ساعات إضافية في حالات الضرورة، مع تعويض بنسبة 25% إلى 50% من الأجر حسب القانون، أو تعويض بأيام راحة بديلة.

البند الرابع: الأدوات والسلامة المهنية

يلتزم صاحب العمل بتوفير الأدوات اللازمة للعمل، مع تحمل تكاليف الصيانة. يلتزم العامل بالمحافظة على هذه الأدوات والالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية كما حددها القانون الإماراتي. يحق لصاحب العمل فحص الامتثال لمعايير السلامة.

البند الخامس: مدة العقد وفترة الاختبار

تبدأ مدة العقد من [تاريخ البدء] وتنتهي في [تاريخ الانتهاء، لا تتجاوز 3 سنوات]، وهو عقد محدد المدة قابل للتجديد باتفاق كتابي. تبدأ فترة الاختبار من تاريخ البدء لمدة [مثال: 6 أشهر كحد أقصى]، يحق خلالها لأي طرف إنهاء العقد بإشعار 14 يوماً، دون تعويض إلا في حالات إنهاء التعسفي.

البند السادس: الأجر والمزايا

يكون الأجر الشامل [المبلغ] درهم إماراتي شهرياً، يتكون من أجر أساسى [المبلغ]، بالإضافة إلى [ميزات أخرى، مثل: بدل سكن أو نقل]. يُدفع في نهاية كل شهر ميلادي، بعد خصم الضرائب والتأمينات الاجتماعية حسب القانون. يستفيد العامل من المزايا مثل الزيادة الدورية، والإجازات، والتدريب، والتأمين الصحي الإلزامي.

البند السابع: الإجازات والراحة

يحق للعامل إجازة سنوية مدفوعة 30 يوماً، إجازة مرضية حسب القانون (حتى 90 يوماً)، إجازة أمومة (45 يوماً كامل الأجر، 15 يوماً نصف أجر للمرأة)، إجازة أبوة (5 أيام)، وإجازات رسمية مدفوعة بضعف الأجر إذا عمل.

البند الثامن: السرية والخصوصية

يتعهد العامل بالمحافظة على سرية المعلومات والبيانات، وعدم إفشالها أو استخدامها لأغراض شخصية. يستمر هذا الالتزام بعد انتهاء العقد لمدة [مثلاً: سنتين].

البند التاسع: التدريب والتطوير

في حال توفير تدريب على نفقة صاحب العمل، يلتزم العامل باستكماله والبقاء في العمل لمدة محددة، وإلا يسدد التكاليف حسب القانون.

البند العاشر: إنهاء العقد والاستقالة

يجوز إنهاء العقد بانتهاء منتهته، أو بإخطار كتابي مسبق (30-90 يوماً حسب المدة الخدمية)، أو فوراً في حالات الإخلال الجسيم. في حال الإنتهاء التعسفي، يحق تعويض (لا يتجاوز 3 أشهر أجر). يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة (21 يوماً لكل سنة أولى 5، 30 يوماً بعدها).

البند الحادى عشر: النزاعات والقانون الحاكم

يخضع هذا العقد لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، والمرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 وتعديلاته، مع الرجوع إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين أو المحاكم الإماراتية المختصة في حال نزاع. يُحرر العقد باللغة العربية في نسختين أصليتين، واحدة لكل طرف، ونسخة للتسجيل لدى MOHRE.

البند الثانى عشر: الالتزامات العامة

يلتزم العامل بالانضباط، عدم المنافسة أثناء العقد، وحماية ممتلكات صاحب العمل. يلتزم صاحب العمل بتوفير الحماية الاجتماعية، التأمين الصحي، والتأمين ضد الإصابات المهنية.

حرر هذا العقد في [المكان في الإمارات]، ووقع عليه الطرفان برضاهما الكامل.

الطرف الأول:

الطرف الثاني:

(التوقيع والتاريخ) (التوقيع والتاريخ)